

مدى إدراك أهمية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

شعبان محمد ابودبوس
استاذ المحاسبة المحاضر جامعة مصراته

إبراهيم علي أبوشيبية
استاذ المحاسبة المشارك بالأكاديمية الليبية فرع
مصراته

i.abushaiba@lam.edu.ly

سناء عبد الرحمن الرقيق
ماجستير محاسبة

الملخص	
<p>تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الليبية للمزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها، معرفة ما إذا كان هناك تأثير لملكية المصرف حول إدراك المزايا في المصارف التجارية الليبية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استمارة الاستبانة الخاصة بالدراسة، وتوزيعها على المجتمع المتمثل في (مدراء ورؤساء الأقسام) العاملين بالمصارف التجارية الليبية في المنطقة الغربية، وذلك بهدف الحصول على المعلومات اللازمة، وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS تم تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.</p> <p>حيث توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الليبية تدرك المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، كما توصلت إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول إدراك المزايا في المصارف التجارية الليبية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها تعزى لملكية المصرف، وأوصت الدراسة بما أن المصارف التجارية الليبية تدرك المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها وما ماله من أثر إيجابي. فالدراسة توصي بسرعة الانتقال لتطبيقه في تسعير خدماتها المصرفية.</p>	<p>استلمت الورقة بتاريخ 2022/6/1، وقبلت بتاريخ 2022/6 /29، ونشرت بتاريخ 2022/07/ 03</p> <p>الكلمات الدالة: أهمية أسلوب التكلفة المستهدفة، تسعير الخدمات المصرفية، المصارف التجارية</p>

1. المقدمة:

إن لقطاع المصارف تأثيراً مهماً على القطاعات الاقتصادية في أي دولة؛ فهي تقوم بدور حيوي في اقتصاد الدولة وبخاصة مع تطور التكنولوجيا، وتطور نظام المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني؛ وبذلك أصبحت تتعدد الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف وبخاصة في ظل هذه التطورات حيث أصبحت المنافسة بينهم في تقديم أفضل الخدمات من أجل كسب رضا العملاء، ويعتبر قرار تسعير الخدمات التي تقدمها المصارف من القرارات المهمة في المصارف التجارية، كما أن قرار التسعير يجعل من الخدمة التي يقدمها المصرف مقبولة ومرغوبة من قبل العملاء، وبالتالي فإن قرارات التسعير تؤثر على نشاط المصارف والخدمات المرتبطة بها.

يرتبط نظام محاسبة التكاليف في المصارف بدرجة كبيرة بنظام محاسبة التكاليف الصناعية من حيث كونه يقوم على نفس النظريات والمبادئ التي تقوم عليها محاسبة التكاليف الصناعية، وكذلك نفس الأسس

والإجراءات بعد تطورها لتلائم طبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف، فالمنتج في المصارف هو الخدمة المصرفية (أبو عواد، 2008، ص25).

يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بتكاليف تقديمها، حيث إن دقة تحديد تكاليف الخدمات المصرفية مهماً في اتخاذ قرارات تسعيرها بصورة سليمة ودقيقة؛ مما ينعكس إيجاباً على قدرة المصارف في تقديم خدمات جيدة للعملاء وربحية المصارف والوضع التنافسي لها، ولذلك يجب على الإدارات الرشيدة في المصارف قياس تكاليف الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها من خلال تطبيق أساليب وتقنيات متقدمة وحديثة؛ حيث جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك المصارف التجارية الليبية لأهمية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية.

2. الدراسات السابقة:

- دراسة أبو عواد (2008) بعنوان "أهمية استخدام التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية"، التي هدفت إلى بيان أهمية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمة المصرفية، وما إذا كان هناك إمكانية لتطبيق هذا الأسلوب في المصارف الأردنية، والوقوف على المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيقه، وتمثلت العينة التي شملتها الدراسة من الموظفين الذين لهم علاقة بموضوع تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في المصارف.
- دراسة أبو عودة (2010) بعنوان "أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية"، التي هدفت إلى بيان أهمية استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمة المصرفية، والتعرف على المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيقه، وتمثلت عينتها في مديري المصارف والفروع ومساعديهم ورؤساء الأقسام من الموظفين والعاملين في أقسام الحسابات للمصرف، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في المصارف، كما بينت الدراسة أن المصارف على دراية تامة بالمزايا المتنوعة المتحققة من خلال تطبيقها لهذا الأسلوب.
- دراسة (2016) Matarneh & El-Dalabee بعنوان "The Role of Target Costing in Reducing Costs and Developing Products in the Jordanian Public Shareholding Industrial Companies"، التي هدفت إلى تحديد دور التكلفة المستهدفة في خفض تكلفة المنتجات في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية كذلك تحديد دور التكلفة المستهدفة في تطوير المنتجات، وتمثلت عينتها من الشركة الصناعية المساهمة الأردنية، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن تطبيق نظام التكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض التكاليف في الشركات الصناعية الأردنية، وأن تطبيق نظام التكلفة المستهدفة يؤدي إلى تطوير المنتجات في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية.
- دراسة محمد (2016) بعنوان "دور التكاليف المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية"، التي هدفت إلى بيان دور أسلوب التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية ومزايا تطبيق هذا الأسلوب، وتمثلت عينتها في مدير ورئيس القسم ومحاسبي وموظفي المصرف السوداني الفرنسي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفقاً للمنهج التاريخي والمنهج الوصفي والاستقرائي والاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، وأن المصارف على معرفة بالمزايا التي تتحقق من تطبيق هذا الأسلوب، وأن يتوفر للمصارف إمكانية تحسين كفاءة تسعير الخدمات.
- دراسة العمري (2017) بعنوان "مدى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الليبية"، التي هدفت إلى معرفة مدى إدراك الشركات الصناعية الليبية بالمزايا، وكذلك التعرف على ما إذا كانت الشركات الصناعية الليبية تطبق أسلوب التكلفة المستهدفة، وتمثلت عينتها في مدراء الإدارات المالية وإدارات الموظفين العاملين بإدارات الشركات الصناعية الليبية الواقعة في المنطقة الغربية من الدولة، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معرفة من قبل المدراء والموظفين المشاركين في الدراسة بالمزايا التي يحققها تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، وأن أغلب الشركات لا تطبق أسلوب التكلفة المستهدفة.

• دراسة أحمد (2018) بعنوان "استخدام أسلوب التكلفة على أساس الأنشطة والتكلفة المستهدفة في قياس التكلفة وتسعير الخدمات المصرفية"، التي هدفت إلى معرفة أثر استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في توفير البيانات الموضوعية التي تساعد في دقة قياس تكلفة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية السودانية وبيان أثر استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في عملية تسعير الخدمات، وتمثلت عينتها من المدراء الماليين والمحاسبين العاملين بقطاع المصارف، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفقاً للمنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي والوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يؤدي إلى دقة قياس تكلفة الخدمات المصرفية، وكذلك توصلت إلى توفر الإمكانية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية، وأن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يؤدي إلى تحقيق الدقة في تسعير الخدمات المصرفية.

• دراسة الضي (2020) بعنوان " دور الأدوات المساعدة للتكاليف المستهدفة في فاعلية قرارات التسعير في المنشآت الصناعية السودانية"، والتي تهدف إلى إبراز أهمية وفوائد تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة والدور الذي تلعبه في زيادة فاعلية قرارات التسعير بشكل واضح ومفيد يحقق تطبيقها نتائج تسعى المنشآت الصناعية إلى تحقيقها، وتمثلت عينة الدراسة من العاملين بالمنشآت الصناعية بولايات الخرطوم، استخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأدوات المساعدة للتكلفة المستهدفة وفاعلية التسعير بالمنشآت الصناعية وتطبيق الأدوات المساعدة للتكلفة المستهدفة يساهم في تقديم فرصة للمنشآت الصناعية في اتخاذ قرارات تسعيرية تمكنها من التحكم بالأسعار والمحافظة على العملاء.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في أنها تسلط الضوء على أهمية أسلوب التكلفة المستهدفة والمزايا التي تتحقق من تطبيقه في القطاع المصرفي الليبي وما له من أثار إيجابية فيما لو تم تطبيقه من خلال زيادة القدرة التنافسية للمصارف وقدرتها على التحكم في التكاليف خدماتها المصرفية، كما نجد أن تمتاز هذه الدراسة عن الدراسات في البيئة المحلية في كونها معظم الدراسات تدرس أسلوب التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية متجاهلة المؤسسات الخدمية ومن ضمنها المصارف، وعليه فإن هذه الدراسة المتواضعة ستكون اللبنة الأولى على حد علم الباحثون للسير نحو مدى إدراك المصارف التجارية الليبية.

3. مشكلة الدراسة:

تقدم المصارف التجارية خدمات متنوعة بشكل مقبولاً مما يزيد من حدة المنافسة بين المصارف، ويتوجب ذلك على المصارف ليس فقط السعي لابتكار خدمات جديدة ومتنوعة تلبي احتياجات ورغبة العملاء بل أيضاً إلى تقديم هذه الخدمات بجودة وبسعر يرضى العملاء؛ مما يحتم ذلك على المصارف مراقبة تكاليف تقديم خدماتها المصرفية، وذلك لأن عملية التسعير محكومة بالسوق حيث يتطلب ذلك إتباع أسلوب التكلفة المستهدفة وحتى تتمكن المصارف من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها يعتمد ذلك على مدى إدراكهم للمزايا التي تتحقق من تطبيقه في تسعير خدماتها المصرفية أشارت هيئة الرقابة الإدارية في تقريرها السنوي لعام 2017 من خلال ملف متابعة أسعار الخدمات المصرفية إلى قيام المصارف التجارية في البيئة المحلية برفع أسعار الخدمات المصرفية وبنسبة كبيرة في أغلبها ومتفاوتة وعلى الرغم من ارتفاع أسعارها لوحظ غياب الجودة والمرونة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.

بناءً على ما سبق يمكن القول بأنه يوجد ضعف في تسعير الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الليبية، وعليه لتحسين تسعير الخدمات المصرفية يتطلب اتباع أسلوب حديث كأسلوب التكلفة المستهدفة، ولكي يتم تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمة المصرفية من قبل المصارف التجارية في ليبيا يجب أن يكون مسبقاً بإدراك المصارف للمزايا التي يوفرها اتباع هذا الأسلوب.

4. اسئلة الدراسة:

س1/ هل تدرك المصارف التجارية الليبية المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية؟

س2/ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول إدراك المزايا في المصارف التجارية الليبية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية تعزى لملكية المصرف؟

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى إدراك المصارف التجارية الليبية للمزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية.
- معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول إدراك المزايا في المصارف التجارية الليبية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية تعزى لملكية المصرف.

6. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد الأساليب المستخدمة لرفع كفاءة عملية اتخاذ القرارات في مجال التسعير وهو أسلوب التكلفة المستهدفة؛ مما يسهم في لفت انتباه المصارف الليبية إلى أهمية هذا الأسلوب، وإمكانية تطبيق هذا الأسلوب في تحسين تسعير خدماتها المصرفية، وذلك لما تقوم به المصارف من دور حيوي في اقتصاد الدولة.

7. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تدرك المصارف التجارية الليبية المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول إدراك المزايا في المصارف التجارية الليبية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية تعزى لملكية المصرف.

8. لآطار النظري للدراسة:

1.8 أسلوب التكلفة المستهدفة:

إن أسلوب التكلفة المستهدفة قد بدأ بالظهور بعد أن واجه نظام التكلفة التقليدي تحديات كبيرة وبخاصة في مجال المنافسة؛ فيرجع بداية ظهورها إلى عام 1960 م، حيث وجد أن 80% من الصناعات الكبرى تتبع هذا الأسلوب بالفعل، وقد تم الاعتراف بها بشكل واسع كعامل مهم للوضعية التنافسية للشركات اليابانية في سنوات الثمانينات، والتكلفة المستهدفة ما هي إلا تطوير لفكرة أمريكية بسيطة يطلق عليها هندسة القيمة التي ظهرت في شركة (جنرال اليكتريك) بعد الحرب العالمية الثانية بهدف إنتاج المنتج في ظل وجود نقص في عناصر الإنتاج من المواد الخام والمنتجات الوسيطة، وقام الخبراء اليابانيون بتطوير هذه الفكرة وتحويلها إلى نظام فعال يهدف إلى إنتاج منتج بكفاءة وفاعلية مع خفض التكلفة وتخطيط الربحية يعرف بنظام التكلفة المستهدفة (منصور، 2008، ص5).

لقد كانت اليابان من أوائل من استخدم أسلوب التكلفة المستهدفة، إذ أن استخدام اليابانيين لأسلوب التكلفة المستهدفة كان أحد عوامل تقدم الصناعات اليابانية، وقد استخدمت معظم الشركات اليابانية أسلوب التكاليف المستهدفة لما يحققه من مزايا في إنتاج منتج بأقصى درجة كفاءة وفعالية مع خفض التكلفة إلى أدنى مستوى، واليوم أصبح هناك نسبة كبيرة من الصناعات التجميعية تستخدم هذا الأسلوب مثل صناعة السيارات، الإلكترونيات، الأدوات المنزلية وغيرها وقد أثبتت الدراسات أن معظم الشركات اليابانية العملاقة من جميع شركات صناعة السيارات في اليابان تستخدم أسلوب التكلفة المستهدفة وعلى سبيل المثال: تويوتا، وهونداي، نيسان، سوني (أبو عودة، 2010، ص22).

بالرغم من استخدام اليابانيين لأسلوب التكلفة المستهدفة لما يقارب ثلاثين عاماً باعتباره سلاحاً استراتيجياً لإدارة التكاليف إلا أن المديرين خارج اليابان لم يكن لديهم المعرفة الكافية التي تظهر لهم الأهمية الكبيرة لهذا الأسلوب فقد كان الاعتقاد السائد لديهم أن أي مقال أو كتاب يحتوي على جملة نظام تكاليف فإنه يناقش موضوعاً خاصاً بعمل المحاسبين، وبالتالي فهو خارج اهتمامهم براغم من أن أسلوب التكلفة المستهدفة هو أسلوب شامل لإدارة التكاليف والأرباح (منصور، 2008، ص5).

كما أنه لم يبدأ استخدام أسلوب التكاليف المستهدفة في الولايات المتحدة إلا في نهاية الثمانينات، وكان الدافع الأساسي وراء استخدامه هو فقد المنتجات الأمريكية اليابانية، والبطء والتردد وراء استخدام هذا الأسلوب في الولايات المتحدة يعود للأسباب التالية: (ص. محمد، 2016، ص35)

- أ- فشل المديرين في إدراك الأهمية الاستراتيجية للأسلوب.
 - ب- اعتقاد بعض المديرين أنه أسلوب ضيق تقتصر فائدته على خفض التكلفة.
 - ت- اعتقاد بعض المديرين أن بساطة أفكار الأسلوب تنعكس في بساطة مراحل التطبيق.
 - ث- قيام بعض المديرين بتطبيق بعض عناصر الأسلوب وتصورهم خطأ أنهم يقومون بتطبيقه بالكامل.
- مما سبق يمكن القول بأن اليابانيين هم أول من استخدم أسلوب التكلفة المستهدفة؛ وذلك بقيامهم بتطوير تقنية هندسة القيمة وتحويلها إلى أسلوب يهدف إلى تخفيض التكاليف وتحقيق الربحية، وجاء هذا نتيجة لتطور في البيئة الصناعية الحديثة، وبعد أن أثبت هذا الأسلوب نجاحه بدأت معظم الشركات بتطبيقه، واعتباره أداة من أدوات إدارة التكلفة.

2.8 مفهوم أسلوب التكلفة المستهدفة:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم أسلوب التكلفة المستهدفة؛ فبعضهم عرفه على أنه أسلوب لإدارة التكلفة خلال مراحل التصميم والتخطيط والتطوير، وبعضهم الآخر عرفه على أنه أسلوب للوصول إلى سعر المنتج أو الخدمة، حيث عرف عبد الدايم (2001، ص391) أسلوب التكلفة المستهدفة بأنه "أسلوب لإدارة التكلفة من خلال مرحلة التخطيط والتطوير والتصميم التفصيلي للمنتج هدفه مساعدة المديرين في إيجاد أساليب لخفض تكاليف المنتج على مدى دورة حياته لزيادة الربحية مع التركيز على تصميم المنتج الذي يرضي العملاء"، و عرف كلاً من مقتي وشيخ (2005، ص429) أسلوب التكلفة المستهدفة على أنه "مدخل من مداخل المحاسبة الإدارية لإدارة التكاليف والذي يهدف إلى تخفيض تكاليف المنتج في مرحلة تصميم وتطوير المنتج، هذا فضلاً عن تقديم منتجات متنوعة ذات جودة عالية تشبع حاجات العملاء"، أما الرفاعي (2006، ص324) فعرف هذا الأسلوب بأنه "عملية لإدارة الأرباح عن طريق تحديد مستويات جودة المنتج بطريقة تمكن المنظمة من تحقيق استراتيجيتها للربح، على أن يتم تحقيق تلك المستويات في مراحل تخطيط وتطوير المنتج للمستوى الذي يقابل تطلعات واحتياجات العملاء".

أما العمرو (2007، ص16) فقد عرف هذا الأسلوب بأنه "أسلوب يهدف إلى تقديم منتج للسوق بجودة عالية وسعر منخفض يتماشى مع أسعار المنافسين ومحققاً الأرباح المطلوبة وذلك من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج خلال دورة حياة المنتج ابتداء من مرحلة التخطيط والتصميم وحتى بيع المنتج"، وفودة (2007، ص209) عرفه بأنه "أداة لإدارة التكلفة، تهدف إلى تخفيض تكلفة المنتج أثناء مرحلة التخطيط والتطوير والتصميم، لسرعة وكبير حجم الوفورات التي يمكن تحقيقها عند تلك المرحلة عنها في المراحل التالية لها، وذلك مع الحفاظ على جودة المنتج، والقدرات الوظيفية له، ودرجة ثقة العملاء"، كما عرف كل من الذهبي والغبان (2007، ص236) أسلوب التكلفة المستهدفة بأنه "أسلوب لتحديد كلفة الإنتاج للمنتجات المقدمة وبالشكل الذي يمكن من معرفة ما إذا كانت تحقق هامش الربح المرغوب".

أما Jalaeه (2012، ص10) على أنه "أسلوب لإدارة التكلفة هدفه الأساسي إيجاد طرق لتخفيض تكاليف المنتج خلال دورة حياته"، والخطاب (2010، ص18) عرفه بأنه "أداة من أدوات إدارة التكلفة المهمة التي تبحث حول إمكانية خفض التكاليف على مستوى مرحلة تصميم المنتج والتأكيد على جودته في ضوء المنافسة الكاملة لتوليد ربحية في ضوء السعر التنافسي، وزيادة قدرة المؤسسة على المنافسة ومساعدتها في تحقيق الهدف والنمو والاستمرارية".

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن أسلوب التكلفة المستهدفة هو الأداة التي تعتمد على السعر السائد في السوق في تحديد سعر البيع المستهدف، ويعتبر هو العامل المتحكم في خفض التكلفة من خلال التركيز على إدارة التكاليف في مرحلة تخطيط وتصميم المنتج أو الخدمة.

3.8 أهمية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة:

تتبع أهمية أسلوب التكلفة المستهدفة كأساس لتخطيط الربحية وبخاصة في ظل انتشار التكنولوجيا وما صاحب ذلك من وجود منافسة عالمية تنسم بسرعة التغيير، ولم يعد التفوق التكنولوجي هو العنصر الأساسي في اكتساح الأسواق وتحقيق أرباح مقبولة خاصة بعد انخفاض الفروق في الجودة بين المؤسسات المتنافسة، ولكن أصبح بمقدور المنافسين الذين يستخدمون مستوى أقل من التكنولوجيا تقديم منتج أو خدمة واكتساح الأسواق، وتحقيق المعدلات المطلوبة على الاستثمار، وتزداد بذلك فرص النمو وتحقيق الربحية أمام المؤسسات التي تستطيع زيادة جودة المنتجات أو الخدمات المطلوبة وتقليل التكلفة (أبو عودة، 2010، ص24-25).

بالإضافة إلى هذه الأهمية يمكن التطرق إلى الجوانب الاستراتيجية الأخرى لأهمية هذا الأسلوب كما جاء نقلاً عن محمد (2016، ص40-41) والتي تمثل في الآتي:

1. يركز على محركات التكلفة الهيكلية في مرحلة تصميم المنتجات أو الخدمات وتطويرهما بدلاً من محركات التكلفة التنفيذية في مرحلة الإنتاج والتطوير وهذا المنظور الاستراتيجي لمحركات التكلفة يؤدي إلى التركيز على تكاليف المنتج حيث تعد التكلفة الهيكلية اختبار المستوى التكنولوجي والتقني، ودرجة التنوع من مواصفات وخصائص المنتج والتصميم النهائي له على ضوء رغبات العميل.
 2. لا تقتصر فائدة النظام على خفض التكلفة في مرحلة التصميم وتطوير المنتج، وإنما تمتد إلى عناصر التميز الأخرى حيث يتطلب تطبيق النظام تحقيق ميزة التحسن المستمر لمستوى الجودة والأداء الوظيفي للمنتج أو الخدمة، ويتيح التطبيق الفعال لأسلوب التكلفة المستهدفة تحقيق كافة عناصر التميز مما ينعكس على تحسين الموقف التنافسي للمؤسسة من خلال تحقيق رغبات ومتطلبات العميل الحالية والمستقبلية وهو أسلوب استراتيجي تفرضه ظروف المنافسة.
 3. يأخذ الأسلوب النموذج المتحرك بدلاً من الشكل الساكن فهو يتعدى حدود الزمن، فالأمر لا يتعلق بتحديد التكاليف والوصول إلى أقل تكلفة في فترة معينة، بل يتعدى بدرجة أكبر لتطبيق برنامج استراتيجي شامل لتحقيق التكاليف والعمل المستمر لاحتواء التكاليف على مدار دورة حياة المنتج يبدأ في المراحل الأولى للتصميم والتطوير قبل البدء بعمليات الإنتاج.
- إن أسلوب التكلفة المستهدفة ذات توجه داخلي وخارجي، فالتكلفة تتحدد على أساس معايير فنية وداخلية؛ فيجب أخذ تكلفة المنافسين كمحدد أساسي للتكلفة المستهدفة بحيث تكون التكلفة المستهدفة تنافسية.

4.8 مفهوم التسعير المصرفي:

قبل أن يتم التطرق إلى مفهوم التسعير المصرفي نتعرف على مفهوم السعر بشكل أولى فقد عرف عبيدات (2004، ص20) السعر بأنه "قيمة المنتج التي يمكن تعديها صعوداً أو هبوطاً وفقاً لمتغيرات داخلية وخارجية تحيط بعمل المؤسسة وبما يتفق وإمكانات الشراء لدى المنفعين ووفق أدواقهم"، حيث إن السعر يعد العنصر الأكثر فعالية وأهمية بالنسبة لبقية عناصر المزيج التسويقي السلعي أو الخدمي على حد سواء، كما تعتبر قرارات التسعير من القرارات المهمة في الاستراتيجية التسويقية للمصارف إذ على ضوءها تتحدد العلاقة بين المصرف والعميل، ويتطلب ذلك الأخذ في الحسبان للعديد من العوامل مثل دورة حياة الخدمة المصرفية، ودرجة تميز الخدمات المصرفية، وكما عرفها محمد (2016، ص62) بأنها "فن ترجمة القيمة في وقت معين ومكان معين للخدمات المعروضة إلى قيمة نقدية وفقاً للعملة المتداولة في المجتمع".

5.8 مميزات تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية:

- يمتاز تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية حسب ما ذكرها أبو عودة بما يلي:
- (2010، ص40-41)
1. يسهم أسلوب التكلفة المستهدفة في الإدارة الاستراتيجية للأرباح المستقبلية.
 2. يعتبر أداة لإدارة التكلفة والربحية في آن واحد.
 3. يؤدي اتباع أسلوب التكلفة المستهدفة إلى تقديم خدمات مرغوبة من قبل العميل وبسعر يمكن تحمله وفي ذات الوقت تكون تلك الخدمة محققة لأهداف الربحية.
 4. يمكن أسلوب التكلفة المستهدفة من نقل الاهتمام بعوامل التكلفة والأداء لتكون عاملاً مشتركاً بين مهندسي التصميم والأطراف الخارجية مثل الموردين وحتى العملاء.
 5. يعمل أسلوب التكلفة المستهدفة على تخفيض التكاليف قبل حدوثها أي أثناء مرحلة التصميم لصعوبة التأثير على التكلفة قبل حدوثها.
 6. يؤدي اتباع أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية إلى توفر المرونة في تطبيق سياسة تسعير هذه الخدمات.
 7. يعمل أسلوب التكلفة المستهدفة على استبعاد عناصر التكاليف التي لا توفر ميزة أو منفعة للعميل.
- أما دراسة دور (2016، ص149) فتبين أن من مزايا تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية هو أن القيام بالتسعير بموجب أسلوب التكلفة المستهدفة يكون أكثر عدالة في التسعير بموجب التكلفة الفعلية، وذلك من وجهة نظر العميل.

كذلك تبين دراسة منصور (2008، ص25) بأنه أسلوب يحقق الرقابة الشاملة على تكاليف الخدمات المصرفية من خلال قيامه بتحليل التكلفة في كل مراحل تقديم الخدمات بداية من مرحلة التخطيط وانتهاء بمرحلة ما بعد تقديم الخدمة للعملاء للتأكد من إشباع رغبات العملاء.

بين أبو عواد (2008، ص66) أن من أهم مميزات تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة هي مايلي:

1. يساعد أسلوب التكلفة المستهدفة في زيادة الحصة السوقية للمصارف من خلال التركيز على الإدارة الموجهة بالسوق (العميل).
2. أنه أسلوب رقابي شامل يخضع التكاليف في كافة مراحلها للتحليل والتقييم بدءاً من تخطيط الخدمة وحتى ما بعد البيع ويشتمل على الأداء الداخلي والخارجي معاً.
3. أنه أسلوب يوفر الدفع الذاتي لتحقيق النتائج المرجوة، حيث يعتمد على المشاركة من كافة المرتبطين بعملية تقديم الخدمة، وهو بذلك يمثل نظاماً للتحسين وتطوير الفكر الإداري للمصارف كما يوفر دوافع الانتماء من قبل العاملين من خلال سعيهم نحو تحقيق أهداف خفض التكاليف.

9. الطريقة والإجراءات:

1.9 منهجية الدراسة:

يتم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك بمراجعة الآداب المحاسبي ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستكمال الجانب الميداني واختبار فرضيات الدراسة بهدف التعرف على مدى ادراك أهمية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية من خلال الاعتماد على استمارة الاستبيان التي تم تصميمها وفقاً للخطوات المتعارف عليها.

2.9 مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وبناء على ذلك فإن المجتمع المستهدف من هذه الدراسة يتكون من (مدراء الإدارة ورؤساء الأقسام) بالمصارف التجارية العاملة في المنطقة الغربية (مصراتة، زليتن، الخمس، طرابلس)، وقد تم اختيار عينة عشوائية من الفئات في مجتمع الدراسة، وذلك لعدم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبانة حيث قام الباحثون بتوزيع (117) استبانة على عينة الدراسة، وقد كان عدد استمارة الاستبانة الصالحة للتحليل (107) وبنسبة (91.45%) من إجمالي الاستمارات الموزعة كما هو مبين بالجدول أدناه:

جدول رقم (1) عدد استمارات الاستبانة الموزعة والمستردة منها

عدد الاستبانة الموزعة	عدد الاستبانة غير الصالحة	نسبة الاستبانة غير الصالحة	عدد الاستبانة الصالحة	نسبة الاستبانة الصالحة
117	10	8.54%	107	91.45%

3.9 أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات العملية من المصارف التجارية الليبية، وتم استخدامها لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تضمنت استمارة الاستبيان قائمة تحتوي على عدد من الاستفسارات والأسئلة ليقوم الأفراد محل الدراسة بالإجابة عليها، وبعد عملية التوبيخ والتنظيم للاستمارات المستلمة، تم تفرغها ليتم توبيخها وتلخيصها واستخلاص النتائج منها وصولاً لتحقيق أهداف الدراسة.

وتضمنت استمارة الاستبيان جزئين رئيسيين الأول اخص بالبيانات الديموغرافية، والثاني بالبيانات الموضوعية (المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة). يتضمن الأسئلة المتعلقة بمدى إدراك المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية، وصممت الأسئلة لتناسب مع مقياس ليكرث الخماسي الذي يحمل خمس إجابات وذلك لمعرفة اتجاه آراء أفراد المصارف التجارية الليبية حول هذا الموضوع، وبعد جمع المعلومات المطلوبة تم تحليل بيانات الاستبانة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم استخدام درجة الثقة

4.9 صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نتائج متقاربة إذا ما أعيد تطبيقها وتوزيعها عدة مرات متتالية في الظروف نفسها، بحيث تعطي نتائج متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة (الرجاوي، 2010، ص105)، ولقياس الصدق تم عرضها على محكمين متخصصين في مجال المحاسبة، وكذلك ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ألفا كرنباخ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) نتائج معامل ألفا كرنباخ

المحور	العدد	معامل ألفا كرونباخ
الأول	10	.762

يتضح من الجدول رقم (2) أن معامل ألفا كرنباخ لأراء أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور الدراسة، وعلى الاستبانة كاملة تتمتع بمصداقية وثبات عال، إذ أن قيمة ألفا كرنباخ للمحور أكبر من 60% حيث بلغ (0.762)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات تطمئن الباحثون إلى تطبيقها على عينة الدراسة، وبناءً على ما سبق فإن الباحثون يكونان قد تأكداً من صدق وثبات الاستبانة المتعلقة بمدى أدراك أهمية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية، وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

5.9 تحليل البيانات العامة للمشاركين في الدراسة:

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث:

1.5.9 توزيع مفردات العينة حسب التخصص:

يبين الجدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب التخصص.

الجدول رقم (3)

توزيع مفردات الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	46	43%
إدارة أعمال	38	35.5%
اقتصاد	16	15%
أخرى	7	6.5%
المجموع	107	100%

يوضح الجدول رقم (3) توزيع مفردات الدراسة وفقاً للتخصص، وتشير البيانات في الجدول إلى أن ما نسبته (78.5%) من مجموع المشاركين في الدراسة تخصصاتهم (محاسبة، وإدارة أعمال)، وهذا مؤشر جيد؛ فهم من أكثر الأشخاص قدرة في التعامل مع التكاليف والقرارات الإدارية، وأن ما نسبته (15%) تخصصهم اقتصاد، وما نسبته (6.5%) للتخصصات الأخرى.

2.5.9 توزيع مفردات العينة حسب المركز الوظيفي:

يبين الجدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب المركز الوظيفي.

الجدول رقم (4)

توزيع مفردات الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة
مدير إدارة	34	31.8%
رئيس قسم	73	68.2%
المجموع	107	100%

يوضح الجدول رقم (4) توزيع مفردات الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي، وتشير البيانات في الجدول إلى أن ما نسبته (68.2%) يشغلون وظيفة رئيس قسم، وأن (31.8%) كانوا يشغلون وظيفة مدير المصرف.

3.5.9 توزيع مفردات العينة حسب ملكية المصرف:

يبين الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب ملكية المصرف.

الجدول رقم (5)

توزيع مفردات الدراسة حسب ملكية المصرف

ملكية المصرف	العدد	النسبة
عام	77	72%
خاص	21	19.6%
مختلط	9	8.4%
المجموع	107	100%

يوضح الجدول رقم (5) توزيع مفردات الدراسة وفقاً لملكية المصرف، وتشير البيانات في الجدول إلى أن ما نسبته (72%) من مجموع المشاركين في الدراسة مصارف تجارية ذات ملكية عامه، وأن نسبة (19.6%) مصارف تجارية ذات ملكية خاصة، بينما نجد أن نسبة (8.4%) مصارف ذات ملكية مختلطة.

4.5.9 توزيع مفردات العينة حسب عدد الخدمات التي يقدمها المصرف:

يبين الجدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب عدد الخدمات التي يقدمها

المصرف.

الجدول رقم (6)

توزيع مفردات الدراسة حسب عدد الخدمات التي يقدمها المصرف

عدد الخدمات	العدد	النسبة
من 10 خدمات فأقل	14	13.1%
من 11 إلى 15 خدمة	30	28%
من 16 إلى 20 خدمة	29	27.1%
من 21 خدمة فأكثر	34	31.8%
المجموع	107	100%

يوضح الجدول رقم (6) توزيع مفردات الدراسة وفقاً لعدد الخدمات، وتشير البيانات في الجدول إلى أن

ما

نسبته (31.8%) من مجموع المشاركين في الدراسة تزيد عدد خدماتهم عن (21) خدمة، وأن (28%) تتراوح عدد خدماتهم بالمصرف من (11) إلى (15) خدمة، وأن (27.1%) منهم تتراوح عدد خدماتهم بالمصرف من (16) إلى (20) خدمة، وأن (13.1%) تتراوح عدد خدماتهم بالمصرف من (10) فأقل

6.9 التحليل الوصفي لخصائص العينة:

الجدول رقم (7) يوضح الإحصاءات الوصفية لآراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى.

جدول رقم (7)

الإحصاءات الوصفية لأسئلة الدراسة اختبار الفرضية الأولى حول ادراك المصارف الليبية للمزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة تسعير الخدمات المصرفية

ت	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الرأي
1	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة لتسعير الخدمات المصرفية يكون أكثر عدالة من تسعيرها بموجب أسلوب التكلفة الفعلية.	107	3.77	.819	مرتفع
2	استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية يوفر المزيد من المرونة لتطبيق سياسة تسعير هذه الخدمات.	107	4.05	.664	مرتفع
3	استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية يمكن المصرف من زيادة حصته السوقية.	107	4.12	.798	مرتفع
4	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية يساهم في تخفيض تكلفة هذه الخدمات.	107	3.93	.809	مرتفع
5	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يعطي أهمية للرقابة التي تقوم بها إدارة المصرف من أجل خفض التكاليف.	107	3.91	.795	مرتفع
6	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية يساهم في تحسين نوعية هذه الخدمات.	107	4.12	.809	مرتفع
7	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يعمل على تخفيض التكاليف قبل حدوثها أي أثناء عملية التصميم.	107	3.68	.977	مرتفع
8	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يجعل المصرف يحافظ على جودة الخدمات التي يقدمها وبالتالي المحافظة على العملاء.	107	3.91	.864	مرتفع
9	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية يعمل على استبعاد عناصر التكلفة التي لا توفر ميزة أو منفعة للعميل.	107	3.88	.749	مرتفع
10	إن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تقديم الخدمات المرغوبة من قبل العميل وبسعر يمكن تحمله.	107	3.93	.780	مرتفع
	الإجمالي	107	3.9290	.45723	مرتفع

أوضحت بيانات الجدول رقم (7) بأن المصارف الليبية تدرك المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة (3.9290) وهو أعلى من متوسط أداة الدراسة البالغ (3)، ومن جانب آخر فإن البيانات الخاصة بالانحرافات المعيارية في الجدول تشير إلى اتساق إجابات مفردات العينة حول الأسئلة المطروحة. كما نلاحظ من خلال الجدول أيضاً أن استخدام أسلوب التكلفة المستهدفة يمكن المصرف من زيادة حصته السوقية وكذلك يساهم في تحسين نوعية خدماته وهذا ما ظهر في كل من السؤال رقم (3) و (6) على التوالي حيث بلغ المتوسط الحسابي لهم (4.12) وهو أعلى متوسط حسابي، وكذلك نجد أن تطبيق المصارف لأسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها يوفر المزيد من المرونة لتطبيق سياسة تسعير هذه الخدمات وهذا ما ظهر من خلال السؤال رقم (2) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.05).

7.9 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمغروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً،

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج الاختبار حيث إن قيمة مستوى هذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع ($sig > 0.05$) الدلالة لكل مجال أكبر من (0.05) الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة المعنوية
الأول	مدى إدراك المصارف للمزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية.	107	1.123	.160

8.9 اختبار فرضيات الدراسة:

لغرض اختبار فرضيات الدراسة ذات العلاقة بأسئلتها، استخدم الباحثون نوعاً واحداً من الاختبارات وهو: اختبار (t) للعينة الواحدة.

1.8.9 اختبار الفرضية الأولى التي تنص على: تدرك المصارف الليبية المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية.

بقصد اختبار الفرضية الأولى، تم التركيز على اختبار مدى قبول أو رفض الفرضية وذلك كما يلي:
الفرضية الصفرية الأولى H_0 " لا تدرك المصارف الليبية المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية ".
لاختبار هذه الفرضية تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) أدناه.

الجدول رقم (9)

اختبار الفرضية الأولى بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

الفرضية	(t) المحسوبة	(t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)	درجة الحرية	القرار تجاه H_0
لا تدرك المصارف الليبية المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية	21.017	1.980	.000	106	ترفض

الدلالة الإحصائية عند مستوى "0.05"

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة دلالة الاختبار (Sig) (000) ذات قيمة أصغر من الدلالة الإحصائية (0.05) ونلاحظ أن (t) المحسوبة ذات قيمة أكبر من (t) الجدولية، وبالرجوع إلى المتوسط الحسابي كما هو موضح بالجدول رقم (14.3) (3.9290) نلاحظ أن الإجابات أكبر من (3) في اتجاه الموافقة، وبالتالي يتم رفض الفرضية H_0 ونصها " لا تدرك المصارف الليبية المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية".

يتم قبول الفرضية البديلة، بما يعنى بأنه "تدرك المصارف الليبية المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة العمري (2017) والتي اشارت إلى أن هناك معرفة من قبل المدراء والموظفين بالشركات الصناعية الليبية الواقعة في المنطقة الغربية والمشاركين في الدراسة بالمزايا التي يحققها تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، ودراسة حيدر وآخرون (2018) والتي توصلت إلى أن أسلوب التكلفة المستهدفة معروف لدى أغلب الشركات الصناعية الليبية.

2.8.9 اختبار الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى "0.05" في آراء أفراد عينة الدراسة حول إدراك المصارف الليبية للمزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة تعزى لملكية المصرف.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين (ANOVA)

بالنسبة لإدراك المصارف الليبية للمزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية تعزى لملكية المصرف

المحور	نوع الملكية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	مستوى المعنوية Sig
الاول	عام	77	3.9416	.44525	.325	.723
	خاص	21	3.9333	.43742		
	مختلط	9	3.8111	.62539		
	المجموع	107	3.9290	.45723		

لقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام التباين، وقد بينت نتائج التحليل أن قيمة المحسوبة F هي (0.325)، عند مستوى معنوية (0.723)، أي أن قيمة مستوى معنوية المحسوبة هي أكبر من قيمة مستوى المعنوية المفترضة، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حول إدراك المصارف الليبية للمزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة تعزى بملكية المصرف.

10. الاستنتاجات والتوصيات:

1.10 الاستنتاجات:

- توصلت هذه الدراسة من خلال البيانات واختبار الفرضيات إلى ما يلي:
 - أن المصارف التجارية الليبية تدرك المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة، وأن تطبيق هذا الأسلوب في تسعير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تحقيق ما يلي:
 - تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير الخدمات المصرفية يمكن المصرف من زيادة حصته السوقية.
 - يسهم تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في المصارف إلى تحسين نوعية خدماته التي تقدمها.
 - يؤدي تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة إلى المزيد من المرونة لتطبيق سياسة تسعير خدماتها.
 - تشير نتائج الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة الدراسة حول إدراك المزايا في المصارف التجارية الليبية لتطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها المصرفية تعزى لملكية المصرف.

2.10 التوصيات:

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يوصى الباحثون بالتالي:
 - طالما أن المصارف التجارية الليبية تدرك المزايا التي تتحقق من تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في تسعير خدماتها يوصى بالعمل على تطبيقه لما يحققه من القدرة على المنافسة وماله بذلك من أثر إيجابي على مصارف.
 - توعية العاملين في المصارف التجارية بأهمية تطبيق هذا الأسلوب في تخفيض تكلفة وزيادة كفاءة هذه الخدمات

المراجع

- أبو عواد، محمد راجح خليل. (2008). أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان- الأردن.
- أبو عودة، علي عدنان. (2010). أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.
- أحمد، السارة سعد علي. (2018). استخدام أسلوبي التكلفة على أساس الأنشطة والتكلفة المستهدفة في قياس التكلفة وتسعير الخدمات المصرفية، أطروحة للدكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- التقرير السنوي لهيئة الرقابة الإدارية. 2017. ليبيا.
- الجرجاني، زياد. (2010). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، (ط2)، فلسطين: مطبعة أبناء الجراح.

الخطاب، محمد شحاته. (2010). التكامل بين أدوات إدارة التكلفة وحوكمة الشركات، إطار مقترح: دراسة نظرية وميدانية. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين. الرياض. المملكة العربية السعودية.

درو، عبد الجليل إدريس أحمد. (2016). قياس مدى استخدام منهج التكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات تسعير الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية - المصارف العاملة بولاية البحر الأحمر). مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية. العدد 1، ص 149-151.

الذهبي، جلييلة عيدان، الغبان، ثائر صديري، (2007). استهداف السعر كأساس لتحقيق تقنية التكلفة المستهدفة للوحدات الاقتصادية العاملة في بيئة الأعمال الحديثة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. العدد 48، ص 236.

الرفاعي، لطفي. (2006). التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل. العدد 1، ص 324.

الضي، معاطف محمد مسلم. (2020). دور الأدوات المساعدة للتكاليف المستهدفة في فاعلية قرارات التسعير في المنشآت الصناعية السودانية. مجلة الإلكترونيات الشاملة ومتعددة التخصصات، العدد 25.

عبد الدايم، صفاء محمد. (2001). نحو إطار مقترح لإدارة التكلفة المستهدفة في بيئة التصنيع الحديثة دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 38، ص 391-475.

عبيدات، محمد. (2004). أساسيات التسعير في التسويق المعاصر: مدخل سلوكي. (ط1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

العماري، حنان سليمان محمد. (2017). مدى إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، مصراته- ليبيا.

العمرو، زياد عوده انبيه. (2007). العوامل المؤثرة في تحديد التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

فودة، شوقي. (2007). إطار مقترح للتكامل بين أسلوب التكلفة المستهدفة والتحليل الاستراتيجي للتكلفة بهدف تخفيض تكاليف الأنشطة من خلال مفهوم سلسلة القيمة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. العدد 1، ص 209.

محمد، صفاء أحمد عبد الماجد. (2016). دور التكاليف المستهدفة في كفاءة تسعير الخدمات المصرفية (دراسة حالة البنك السوداني الفرنسي)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

مفتي، محمد حسن علي؛ شيخ، فريد عمر. (2005). مدى فعالية تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة بالمنشآت الصناعية: دراسة استكشافية على عينة من المنشآت الصناعية بمدينة جدة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية. المجلد 42، ص 429.

منصور، محمود. (2008). ماهية التكاليف المستهدفة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين.

Jalae , Hamidreza . (2012). *Advantages of Target Costing in Organizatiom*.

International Journal of Research in Management, Number 2, p12.

Matarneh., Ghassan Falah, & El-Dalabeeh., Abdel-Rahman Kh. (2016). *The Role of Target Costing in Reducing Costs and Developing Products in the Jordanian Public Shareholding Indus*

trial Companies. International Journal of Academic Research in Accounting, Number 4.